

كلمة الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد

بمناسبة:

إحياء ذكرى 24 فبراير

حاسي الرمل - 24 أبريل 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الكريم

السيدة والسادة الوزراء،

السيد الأمين العام المساعد للإتحاد العام للعمال الجزائريين،

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

نحن نلتقي اليوم وبلادنا تحيي الذكرى المزدوجة لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين وكذا الذكرى الخمسين لتأميم المحروقات، في سياقٍ دولي ووطني خاص فرضته الأزمة الصحية غير المسبوقة الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد 19.

وأودُّ بهذه المناسبة أن أبلغَ لكم ولجميع عمال وإطارات المؤسسات العاملة في مجال المحروقات تحيات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

من الواجب أن ننتهز هذه المناسبة لنستحضر التضحيات الجسام لعشرات الآلاف من الشهداء من العمال وأن نترحم على أرواحهم وعلى أرواح شهدائنا الأبرار و نتوجه بكل العرفان إلى المجاهدين الأحرار الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل الجزائر.

أيّتها السيدات ، أيّها السادة ،

لا يخفى على أحد الأهمية البالغة التي تكتسيها الطاقة في عالم اليوم على مستوى كافة مناحي الحياة، مما جعل جميع دول العالم تتجه نحو العمل على تحقيق أمنها الطاقوي، من أجل ضمان التموين الدائم بالطاقة على المدى الطويل وبأقل التكاليف وكذا في ظل احترام البيئة.

إن الجزائر، وعلى غرار العديد من دول العالم، جعلت من السياسة الطاقوية أولوية قصوى بما يجعل من الانتقال الطاقوي عاملاً أساسياً تقوم عليه مجمل سياساتها التنموية وفقاً لثلاثية "التجديد الاقتصادي" القائم على الأمن الغذائي والصحي و الانتقال الطاقوي والإقتصاد الرقمي .

كما أن سياستنا الطاقوية تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي باشرت بها الجزائر وفق ما جاء به برنامج السيد رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة وكذا برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي أُعد بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين خلال الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي التي نُظمت في شهر أوت 2020.

وعقب خمسون سنة من تأميم المحروقات، إختارت الجزائر التوجّه نهائياً نحو تطوير الطاقات المتجددة اعتماداً على قاعدة صناعية ملائمة، وهي تملك من أجل ذلك كل الموارد الطبيعية والوسائل والطاقات البشرية التي تسمح لها لاسيما بأن تصبح رائداً في مجال الطاقات الشمسية وطاقة الرياح في السنوات القليلة القادمة.

كما تلتزم الحكومة بإرساء أسس وقواعد الانتقال الطاقوي المتكيفة مع مميزاتها الوطنية، مع اعتمادها في هذا المسعى على كل قدرات البلاد التي تمكّنها من التجسيد الفعلي للأهداف المسطرة دون إغفال آليات التقييم الدقيق والمتابعة المستمرة.

ومن هذا المنطلق، ستصبح الطاقات المتجددة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي إلى جانب قطاعات المناجم، والفلاحة الصحراوية، والصناعة الصيدلانية، والمؤسسات الناشئة والمصغرة.

أيّتها السيدات ، أيّها السادة ،

لا شك في أن زيادة قدراتنا الإنتاجية فضلاً عن ترشيد وعقلنة الاستهلاك الداخلي للطاقة سيسمحان بفتح آفاق جديدة، من خلال التوسيع الفعلي للنشاطات البتروكيميائية المحلية التي ستجد منتوجاتها المصنعة

منافذ لتسويقها بقيمة إضافية مستقرة عكس ما تعرفه الموارد الطاقوية الخام من تقلبات شديدة في أسعارها على مستوى السوق الدولية.

كما اعتمدت الحكومة ضمن برنامج عملها وكذا في برنامج الإنعاش الاقتصادي، عدة إجراءات تهدف في مجملها إلى تشجيع النشاطات الصناعية المرتبطة بقطاع الطاقة على صعيد المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة باستحداث مناصب الشغل وخلق ثروات محلية.

لقد تم في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة استكمال الحزمة الأولى من النصوص التطبيقية للقانون المنظم لنشاطات المحروقات، بما يضمن أكثر مرونة وتبسيط إجراءات الاستثمار في مجال الطاقة.

كما شهدت سنة 2020 القيام بعدة إنجازات فعلية في الميدان، وإطلاق عدة ورشات في مختلف المجالات التي تدخل ضمن الأولويات التي حددها السيد رئيس الجمهورية، خاصة ما تعلق منها بتبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين من أجل تحفيز وتشجيع الاستثمار، وكذا التسريع من وتيرة الرقمنة في جميع الإدارات بهدف تحسين الخدمة العمومية ومكافحة كل أشكال البيروقراطية، وتقريب الإدارة من المواطن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يجب التأكيد، على أننا ننظر إلى "الانتقال الطاقوي" كـ "مسار حيوي" يستدعي عدة "انتقالات وتحولات"، كالتحول الرقمي والصناعي وما يرتبط بهما من أنظمة وتكنولوجيات، كما يعتمد على مختلف مواردنا المنجمية، خاصة وأن المعارك المستقبلية ستدور حول المعادن الأساسية والإستراتيجية والحيوية والأثرية النادرة؛ إضافة إلى التحول المجتمعي، الذي يهدف إلى ترشيد وعقلنة استهلاك الطاقة الذي عرف في السنوات الماضية وتيرة متزايدة .

أيتها السيدات، أيها السادة،

ينبغي أن نستحضر معاً في هذه الذكرى، الإنجازات التي حققتها الجزائر في المجال الطاقوي بفضل الله وعونه، وبفضل تجند الرجال والنساء الأوفياء للوطن، على الرغم من الظروف العالمية الصعبة التي أملتتها جائحة كورونا وتأثيرها على حجم الطلب العالمي على المحروقات مما أدى إلى التدهور الشديد في أسعار النفط.

ويمكن في هذا المجال أن نذكر على سبيل المثال وليس حصراً:

- مساهمة الجزائر بصفتها رئيس لأوبك سنة 2020 ، في تنسيق جهود الدول الأعضاء المنظمة وجمع إراداتهم مما أدى إلى إنعاش أسواق النفط ، من خلال اتفاق تاريخي غير مسبوق لحفض الإنتاج بمستوى 9,7 مليون برميل يومياً.
- توجه الجزائر وبوتيرة متقدمة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الوقود ، حيث لم تسجل أي عملية استيراد للوقود ابتداء من شهر جويلية 2020 ؛
- التحول نحو توسيع استهلاك غاز البترول المميع (GPL) ، حيث تم خلال سنة 2020 ، تحويل 34% من حظيرة سيارات الإدارات والمؤسسات العمومية التي تستهلك البنزين.
- تشغيل محطة التكرير بسيدي رزين، رغم الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة كورونا، وهو جهد استحق ثناءً خاصاً من قبل السيد رئيس الجمهورية إلى كل من ساهم في إنجاح المشروع وإدخال هذه المنشأة حيز الخدمة، مما أدى إلى رفع طاقتها الإنتاجية إلى 3.7 طن في السنة.
- ترشيد ميزانية الاستثمار والاستغلال لمؤسستي سوانطراك وسونلغاز عن طريق تخفيضها بما يعادل 7,5 مليار دولار.

أيتها السيدات ، أيها السادة،

لقد وضعت الدولة في صميم اهتماماتها، ضمن برنامج تنمية مناطق الظل الذي أقره السيد رئيس الجمهورية، توسيع الربط بالكهرباء والغاز، وكذا تعميم أنظمة الطاقة الشمسية، حيث تم إنجاز 1352 مشروع للربط بشبكات الكهرباء، و998 مشروع للربط بشبكات الغاز، و693 مشروع للإنارة العمومية، مما سمح بربط 33.124 عائلة بشبكات الكهرباء و48.252 عائلة بشبكات الغاز .

أيتها السيدات ، أيها السادة،

إن التحولات الطاقوية العالمية وكذا تطور نظم تسيير المؤسسات الاقتصادية الرائدة في العالم تستوجب على الشركة الوطنية سوناطراك التكيف مع هذه التطورات ، من خلال إرساء قواعد تسيير وحوكمة عصرية وفق المعايير الدولية وطبقاً لمبادئ الشفافية بغية تحقيق الفعالية والنجاعة الاقتصادية بعيداً عن أي ممارسات مشبوهة .

كما يجب أن تمارس سوناطراك دورها كفاعل أساسي في مسار الانتقال الطاقوي بإدراج الطاقات المتجددة ضمن رؤيتها الإستراتيجية ومخططات التنفيذ ذات الصلة .

كما لا يفوتني في هذا المجال، الإشارة إلى عزم الدولة على مواصلة أخلقة الحياة العامة والمجال الاقتصادي بتوفير الشروط اللازمة لبيئة اقتصادية تسودها الشفافية والمنافسة السليمة من جهة، ومحاربة الفساد بما يمليه القانون، من جهة أخرى .

وفي هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أن القطب القضائي الاقتصادي والمالي قد فتح تحقيق في قضية مصفاة أوغستا (Augusta)، حيث أصدر بموجبه قاضي التحقيق، أمر بالقبض الدولي ضد المتسبب الرئيسي في الوقائع .

أيتها السيدات ، أيها السادة،

إن الحكومة تجدد عزمها بمناسبة هذه الذكرى، على توفير جميع مفاتيح النجاح من أجل الانتقال من وضع المحروقات كمصدر للريع إلى اعتبارها محرك للنمو والتنوع الاقتصادي .

كما تضع الحكومة مسألة تكوين وتأهيل الموارد البشرية وكذا البحث والابتكار ضمن أولى أولوياتها من أجل مرافقة إستراتيجية الانتقال الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة بالنظر إلى ما يكتسبه رأس المال البشري من أهمية قصوى في نجاح أي مشروع تنموي .

كما أجدد التأكيد على ضرورة أن يكون هذا التحول ضمن مقاربة اقتصادية شاملة، مع مواصلة الدور الاجتماعي للدولة في حماية الفئات الضعيفة .

أيتها السيدات ، أيها السادة،

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أقدم بأحر التهاني لجميع العاملين والعمال الجزائريين، وأحثهم، كي نتعاون سوياً كل في مجاله وعلى مستواه، على بذل المزيد من الجهود وتعزيز التضامن من أجل بلوغ هذا المسعى .

تحيا الجزائر

المجد والخلود لشهداءنا الأبرار.